

Distr.: General  
26 March 2011  
Arabic  
Original: French

# الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام  
الدورة الخامسة  
تشكيلة بوروندي  
٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١

## النظر في التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

### التقرير المؤقت الخامس

#### المحتويات

الصفحة	
٢	أولا - مقدمة .....
٣	ثانيا - الحكم الرشيد .....
١١	ثالثا - اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية .....
١٢	رابعا - قطاع الأمن .....
١٥	خامسا - العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب .....
٢٢	سادسا - الانتعاش المجتمعي وإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والمسائل المالية .....
٢٨	سابعا - التكامل الإقليمي .....
٣١	ثامنا - تعبئة المعونة الدولية وتنسيقها .....
٣٤	تاسعا - اقتراح الاستنتاجات والتوصيات .....



## أولا - مقدمة

١ - يتناول التقرير الخامس لمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام أوجه التقدم المحرز في الفترة من شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والتحديات التي لا تزال قائمة على طريق بناء السلام الدائم. ويتضمن التقرير المذكور كذلك توصيات لتيسير التنفيذ في المراحل القادمة.

٢ - وهذا التقرير هو آخر تقرير أُعد قبل الدمج الفعلي للإطار الاستراتيجي لبناء السلام والإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر للجيل الثاني. وهذا الدمج هو نتيجة لرغبة الحكومة وشركائها في وضع مكاسب بناء السلام في خدمة التنمية المستدامة. وبدأت هذه العملية بإنشاء فريق مشترك بين الإطارين معني بالمتابعة والتقييم، ونقل المسؤولية عن إعداد التقارير المواضيعية إلى الفرق القطاعية التابعة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وهو ما يسر حل مشكلة ازدواجية العمل بين الإطارين الاستراتيجيين.

٣ - وتم تحديد خمسة أفرقة من بين الـ ١٣ فريقا قطاعيا تابعا للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وإشراكها في المجالات ذات الصلة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. واستنادا إلى التوصيات المنبثقة عن التقرير الرابع الصادر في ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، الذي أُعد على غرار العملية نفسها، أُعدت هذه الفرق القطاعية تقارير مواضيعية باتباع طريقة قائمة على المشاركة قبل إحالتها إلى لجنة الصياغة. وأخذت مساهمة المجتمع المدني في الاعتبار من خلال الاستفادة من تقريره المخصص ومشاركته في مختلف الأفرقة القطاعية.

٤ - واتسمت الفترة قيد الاستعراض بوجه خاص بتركيز شركاء بوروندي على دعم العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠ التي شملت خمسة اقتراعات (الانتخابات البلدية، والانتخابات الرئاسية، الانتخابات التشريعية، وانتخابات مجلس الشيوخ، وانتخابات المجالس المحلية) والتي جرت جميعها وفقا للجدول الزمني الذي نشرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، باستثناء الانتخابات المحلية التي عقدت في ٢٤ أيار/مايو بدلا من ٢١ أيار/مايو كما كان مقررا في البداية. وتجدر الإشارة أن طول العملية الانتخابية وتعقدها كانا سببا في تباطؤ التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقرير الرابع.

٥ - وفي حين كانت الانتخابات البلدية انتخابات شاملة حقا، إذ شارك فيها ٢٤ حزبا سياسيا وخمسة مرشحوون مستقلون فإن طعن طائفة كبيرة من أحزاب المعارضة في نتائجها أفسد ما تبقى من العملية الانتخابية. وعلى أثر الانتخابات البلدية مباشرة قررت الأحزاب التي طعنت في نتائج الانتخابات مقاطعة بقية العملية الانتخابية.

٦ - وخلال الفترة نفسها، قام كل من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون ورئيسا تشكيلة بوروندي داخل لجنة بناء السلام، السيد بيتر ماورر وخلفه بول سيغير، وكذلك السيدة جودي تشينغ هوبكتر وكيلة الأمين العام ورئيسة مكتب دعم بناء السلام، قاموا بزيارة إلى بوروندي.

٧ - وعقد أعضاء الأفرقة القطاعية، التي يشكل المجتمع المدني جزءا كبيرا منها، اجتماعا مع لجنة الصياغة بغرض الحصول على توجيهات، وهو ما مكن من تبادل الآراء بين الأفرقة وزيادة فهم عملية الصياغة. وتمت الإشارة خلال هذا الاجتماع إلى شكل التقرير، وهو ما يستر جمع البيانات من مختلف الأفرقة وكذلك صياغة التقارير الموضوعية وإحالتها.

٨ - وعلى الرغم من التحديات والقيود الملازمة لكل عملية استعراض شامل وقائمة على مشاركة عدد كبير من المؤسسات والأفراد من جميع الآفاق، يجد القراء في هذا التقرير المعلومات الضرورية لإعطائهم صورة عن الحالة، والتحديات ومسارات العمل اللازم اتباعها في المستقبل في مجال بناء السلام في بوروندي وفقا لمختلف المواضيع.

## ثانياً - الحكم الرشيد

### ١ - الانتخابات

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى كل من:

#### حكومة بوروندي

- (أ) تحديد شروط ملائمة لعقد انتخابات حرة ومنظمة وسلمية في عام ٢٠١٠ واحترام جميع الأطراف للنتائج، وفقا للقوانين السارية، لا سيما:
- ١' احترام الحقوق المدنية والسياسية، ومنها على وجه الخصوص حرية الرأي وحق الأحزاب السياسية في عقد اجتماعات وممارسة الأنشطة الأخرى وفقا للقانون؛
- ٢' كفالة المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام؛
- ٣' كفالة نزاهة الإدارة العامة في العملية الانتخابية؛
- ٤' مواصلة تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز الحوار بين جميع الأطراف المعنية في العملية الانتخابية؛

- 'ه' اتخاذ جميع التدابير الضرورية لكفالة أمن العملية الانتخابية وتشجيع سياسة عدم التسامح المطلق عند اللجوء إلى العنف والترهيب.
- (ب) حث الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وحركات الشباب على احترام مدونات قواعد السلوك التي وقعت عليها؛
- (ج) تزويد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالموارد الضرورية لتنفيذ ولايتها والمحافظة على استقلالها؛
- (د) وضع القائمة الانتخابية قبل موعد (آذار/مارس ٢٠١٠) من أجل التقييد بالمواعيد الانتخابية المنشورة في ١٥ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٩؛
- (هـ) السماح بنشر مراقبين وطنيين ودوليين للانتخابات منذ بداية الحملة الانتخابية الأولى، وإلى غاية الإعلان عن نتائج الاقتراع؛

#### لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

- (أ) العمل أكثر على تعبئة الموارد الفنية والمالية الضرورية لعقد انتخابات عام ٢٠١٠ والعمل على توفيرها في أقرب الآجال ووفقا للشروط المتفق عليها؛
- (ب) الاتصالات بين مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين، والتنسيق بينهم قدر الإمكان؛

#### ١ - تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم

- ٩ - وجرت الاقتراعات الخمسة (الانتخابات البلدية، والانتخابات الرئاسية، الانتخابات التشريعية، وانتخابات مجلس الشيوخ، وانتخابات المجالس المحلية) وفقا للجدول الزمني الانتخابي الذي نشرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، باستثناء الانتخابات البلدية التي كانت مقررة في البداية في يوم ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ ولكنها أُجلت مرتين، أي إلى ٢٣ أيار/مايو بناء على رغبة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ثم إلى ٢٤ أيار/مايو. بموجب المرسوم الرئاسي حتى لا تتزامن مع عيد العنصرة.
- ١٠ - وكانت مشاركة السكان في العملية الانتخابية كبيرة (٧٠ في المائة)، وهو ما يدل بوضوح عن رغبة الشعب في تعزيز الديمقراطية.

١١ - وفي حين كانت الانتخابات البلدية انتخابات شاملة حقاً، إذ شارك فيها ٢٤ حزبا سياسيا وخمسة مرشحين مستقلون، فقد أفسد طعن طائفة كبيرة من الأحزاب في نتائج الانتخابات العملية الانتخابية.

١٢ - وعلى أثر الانتخابات البلدية مباشرة، قررت الأحزاب التي طعنت في نتائج عملية الاقتراع مقاطعة بقية العملية الانتخابية، مدعية ارتكاب مخالفات وعمليات تزوير للانتخابات لوحظت خلال العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، سحب أربعة مرشحين للانتخابات الرئاسية (أغاثون بوسا، وباسكلين كميانو، ودوميسان ندايزي، وألكسيس سيدوهجي) من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وانضم إليهم في وقت لاحق مرشحو الاتحاد من أجل التقدم الوطني الدكتور إيف ساهنغوفو، الذي شارك حزبه مع ذلك في بقية العملية الانتخابية.

١٣ - ولذلك لم يشارك في الانتخابات الرئاسية سوى مرشح وحيد يمثل الحزب الحاكم، المجلس الوطني للحرية والديمقراطية - قوة الدفاع عن الديمقراطية. بيد أنه تجدر الإشارة أن خمسة أحزاب سياسية ومرشحين مستقلين للتحالف من أجل انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تابعوا العملية الانتخابية. ويضم البرلمان الحالي أعضاء من أحزاب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، والاتحاد من أجل التقدم الوطني والجهة الديمقراطية في بوروندي - يناكوري).

١٤ - وعلى إثر انسحاب بعض الأحزاب السياسية من العملية الانتخابية، قاطعت الجهات المحتجة على الانتخابات مبادرات الحوار التي تقدمت بها الحكومة. ولم تسفر محاولات المقاربة التي بادر بها أعضاء باشينغانتاهي والمجتمع المدني عن أي نتائج بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار الحوار وهدفه.

١٥ - وباستثناء عدد كبير من القنابل اليدوية التي ألقيت في بعض الأماكن من العاصمة وفي المقاطعات أثناء الأيام التي تلت الانتخابات البلدية (١٢٠ قنبلة تقريباً)، ولا سيما في أثناء الانتخابات الرئاسية، جرت العملية الانتخابية في جو أممي مرضي. بيد أنه اتسمت الحملة الانتخابية التي تلت انسحاب الأحزاب التي احتجت على الانتخابات، اتسمت بفرض قيود على الأحزاب التي قاطعت بقية العملية الانتخابية.

١٦ - وللأسف، تجدر الإشارة أن الفترة الانتخابية شهدت عددا متزايدا من انتهاكات حقوق الإنسان والتي كان أخطرها حالات الإعدام بإجراءات موجزة وحالات التعذيب وكذلك الاغتيالات السياسية. وتخللت كذلك هذه الفترة اعتقالات لأسباب سياسية. وقد عمد قادة أربعة أحزاب من أحزاب المعارضة المحتجة على نتائج الانتخابات البلدية، هي

قوات التحرير الوطنية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وحركة التضامن والديمقراطية، والاتحاد من أجل السلام والتنمية، عمدوا إلى مغادرة البلد بحثاً عن ملاذ آمن.

١٧ - ولم تتوفر القوائم الانتخابية إلا قبل موعد الانتخابات ببضعة أيام وكانت في البداية مشوبة بأخطاء مادية عديدة لم يتم تصويبها إلا يوم الانتخابات البلدية. بموجب مرسوم رئاسي صادر عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. بيد أنه تم تصويب بقية الأخطاء تدريجياً خلال عمليات الاقتراع التالية.

١٨ - وفيما يتعلق باحترام مدونات قواعد السلوك، قامت الأحزاب السياسية والشباب ووسائل الإعلام بوضع ثلاثة مشاريع لقواعد السلوك، غير أنه من المؤسف أن جميع الأطراف المعنية لم توقع سوى على مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشباب. ولم تحصل المدونتان الأخريان على موافقة جميع الأطراف المعنية. بيد أنه بفضل تأزر ووسائل الإعلام في تغطية الانتخابات التي شاركت فيها وسائل الإعلام الوطنية (١٥ إذاعة وقناتان تلفزيونية) وكذلك الصحافة المكتوبة الحكومية والخاصة، تمكن بفضلها الجمهور من متابعة الأنشطة الانتخابية في الوقت الحقيقي، لا سيما إدارة الانتخابات، وذلك عن طريق المراسلين الموفدين إلى كافة أنحاء البلد.

١٩ - وقد استلزم تنظيم الانتخابات تدخل العديد من الجهات الوطنية والدولية على حد سواء. وأكثر من ذلك، فقد شاركت هذه الجهات نفسها في مراقبة الانتخابات ابتداء من الاقتراع الأول ووصولاً إلى الاقتراع الأخير. وقد أسهمت تقارير المراقبين "الإيجابية" عموماً في إضفاء الطابع الشرعي على النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات جميعها. ويسرت خطط العمل المشتركة لدعم وسائل الإعلام إمكانية المتابعة المتوازية للانتخابات في شكل تعاون بين وسائل الإعلام.

٢٠ - وعلى الصعيد المالي، خصصت الحكومة مبلغ ٣٣٥ ٩٠٨ ٧ دولاراً لتغطية تكاليف عمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وكفالة أمن عملية الاقتراع. فأنشأت صندوقاً مشتركاً لجمع التبرعات من مختلف الشركاء وُضع تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبلغت القيمة الإجمالية للمساهمات المعلنة ما قدره ٣٤٤ ٠٦٠ ٢٨ دولاراً، وبلغت المساعدات المقدمة للصندوق المشترك ما مجموعه ٩٠٩ ١١٤ ١١ دولاراً.

## مساهمة الشركاء الدوليين

٢١ - على نقيض انتخابات عام ٢٠٠٥ التي نظمت تحت مسؤولية منظمة الأمم المتحدة (عملية الأمم المتحدة في بوروندي)، نظمت انتخابات عام ٢٠١٠، كما كان الشأن بالنسبة لانتخابات عام ١٩٩٣، تحت مسؤولية حكومة بوروندي، واستفادت من دعم العديد من الشركاء الدوليين.

٢٢ - ونظمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الانتخابات، ولكنها تلقت، على مستوى التثقيف في مجال المواطنة والديمقراطية، دعم العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لا سيما منها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) والمعهد الديمقراطي الوطني وشبكة المنظمات غير الحكومية الأوروبية للدعوة لفائدة أفريقيا الوسطى.

٢٣ - وبالإضافة إلى المساهمة المالية أوفد العديد من الشركاء الدوليين وكذلك المجتمع المدني مراقبين للانتخابات.

## ٢ - الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

توصيات لجنة بناء السلام المؤرخ في آذار/مارس ٢٠١٠ إلى كل من:

### حكومة بوروندي

(أ) الانتهاء سريعاً من صياغة الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد بهدف تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها؛

(ب) العمل من أجل كفالة مراعاة مؤشرات الحكم الرشيد في ورقة استراتيجية الحد من الفقر؛

(ج) وضع خطة عمل واقعية بهدف تعزيز آليات ومؤسسات مكافحة الفساد وتزويد الجهاز القضائي بالوسائل الضرورية لقمع المخالفات المرتبطة بالفساد؛

(د) اتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى للتعجيل بمكافحة الفساد والوفاء بالالتزامات في هذا المجال بالعمل على تسوية القضايا المعروضة حالياً على المحاكم في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك القضايا قيد الانتظار المشار إليها في التقرير المؤقت الثالث، وإجراء تحقيقات شفافة بشأن القضايا الجارية، ودعم وتعزيز العمل الذي تقوم به المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل مكافحة الفساد للاستفادة مما تحقق من نجاح ودروس مستفادة من التجربة؛

(هـ) تزويد ديوان المحاسبة بالموظفين الذين يطلبهم منذ سنوات عديدة ومتابعة التوصيات التي يقدمها؛

(و) إرساء عملية تفتيش عام ينفذها الوزارات أو مجموعات من الوزارات.

### لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

مساعدة حكومة بوروندي على تحسين الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

### تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

٢٤ - تعكف لجنة مشتركة بين الوزارات على وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وستعرض الوثيقة التي ستكون صيغتها الأولى جاهزة قبل نهاية شهر آذار/مارس على الفريق القطاعي المعني بالحكم الرشيد وعلى المنتدى الاستراتيجي والمنتدى السياسي لفريق التنسيق بين الشركاء، بغرض إثرائها قبل أن يعتمد مجلس الوزراء.

٢٥ - ويجري حاليا صياغة الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر للجيل الثاني. وقد شرع رئيس الجمهورية في إطلاق أعمال صياغة الإطار الاستراتيجي لبناء السلام رسميا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وينبغي تأكيد إدراج مؤشرات الحكم الرشيد في الإطار الاستراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر. ومن جهة أخرى، فإن إشكالية المؤشرات ستنتطبق على جميع قطاعات الإطار الاستراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر. فضلا عن ذلك، ينبغي اتخاذ القرارات على مستوى الإطار من أجل تقرير ما إذا كان يجب عرض قطاع الحكم الرشيد بوصفه قطاعا مستقلا أو قطاعا مشتركا. وسيكون من الضروري أن تتوفر مؤشرات مركبة تتضمن خط أساس وأهداف واضحة في السنوات القادمة.

٢٦ - وستكون الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد مشفوعة بخطة عمل تهدف إلى تعزيز آليات ومؤسسات مكافحة الفساد وتزويد الجهاز القضائي بالوسائل الضرورية لتمكينه من قمع المخالفات المرتبطة بالفساد. فضلا عن ذلك تنص الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأموال العامة على الإجراءات المتعلقة بتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على تنفيذ الميزانية. ومن المتوقع أن تصدر خلال عام ٢٠١١ دراسة عن تشكيل هيئات الرقابة الداخلية. المفتشية العامة للدولة ومفتشيات الوزارات) والرقابة الخارجية (ديوان المحاسبة والبرلمان).

٢٧ - وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى التعجيل بمكافحة الفساد، من المهم الترحيب بإعلان رئيس الدولة خلال الخطاب الذي أدلى به بمناسبة تنصيبه، عن إرساء سياسة عدم التسامح المطلق إزاء الفساد، بوصف ذلك من أولويات الحكومة. وتقوم السلطات الحكومية حاليا بتعبئة جميع موظفي الدولة من أجل الأخذ بهذه السياسة.

٢٨ - واتخذت الحكومة العديد من التدابير الأخرى لمكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية. ويتعلق الأمر بوجه خاص بالتعاون بين الوزير لدى رئاسة الجمهورية المكلف بالحكم الرشيد والخصخصة والمجتمع المدني (الجمعية البوروندية لحقوق الإنسان ومرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية) في إنشاء اللجان المحلية للحكم الرشيد، والتعاون بين مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية وفرقة ومحكمة مكافحة الفساد بشأن ملفات محددة، وتنظيم حملة توعية ومساءلة لفائدة الإدارة العامة واعتقال بعض مسؤولي المؤسسات العامة (شركة موزو للسكر، ومكتب النقل العمومي) المتهمين بتحويل الأموال. وعلى إثر إبلاغ مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية عن هذه الحالات، قررت الحكومة إلغاء عقد غير قانوني بتزويد دوائر الأمن بمواد خدمات الاتصالات بقيمة ٥٠٠ ٩٧٧ ٧٧١ دولارا.

٢٩ - ومع ذلك، يجري الكشف بانتظام عن حالات فساد جديدة. وعلى سبيل المثال، أبلغت المفتشية العامة للدولة عن شراء وزارة الدفاع الوطني والمقاتلين السابقين معدات عسكرية بها عيوب كبيرة (وفقا لتقرير لجنة مكونة من خمسة ضباط) لم يتم التقييد فيها بالقواعد الإجرائية وذلك بما قيمته ٤,٥ مليارات من الفرنكات البوروندية. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، حفظ مدعي الجمهورية العام ملف قضية شركة نفط إنتربتترول دون اتخاذ أي قرار. ووفقا للمدعي العام فإن شركة إنتربتترول مدينة للدولة بمبلغ يناهز ٨٠٠ مليون فرنك بوروندي فقط وذلك قبل أن يقدم المفوض العام لمكتب بوروندي للإيرادات بيانا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بوصفه المبلغ الذي تبين أن قيمته الإجمالية تعادل ٤٠ ٢٩ ٣١٠ ٦٠٩ من فرنكات بوروندي. وهناك أيضا الحالة المتعلقة بالعقد المبرم مع المؤسسة الأمريكية AAE Systems, INC لتوفير أجهزة للاتصالات بقيمة تفوق ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وأبلغت منظمة مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية عن هذه الحالات كذلك.

٣٠ - لذلك لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في مجال مكافحة الفساد. وما هو مطلوب بوجه خاص هو تنظيم عملية اللجوء إلى تقديم العروض المفتوحة كما ينص على ذلك قانون الأسواق العامة، وتحسين عمل مؤسسات مكافحة الفساد (فريق مكافحة الفساد ومحكمة

مكافحة الفساد) حتى تصبح عملية مكافحة الفساد منظمة ودائمة ولا تعمل إلا في الحالات التي تُبلغ عنها. ولاستقلال القضاء أهمية بالغة في مكافحة الفساد بفعالية وبصورة دائمة.

٣١ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات موظفي ديوان المحاسبة والتقييد بتوصياته، تجدر الإشارة أن ولاية القضاة البالغ عددهم ١٣ عشر قاضيا قد انتهت في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويتعين على البرلمان أن يصدر أمرا بتعيين لتجديد الولاية. وبالمثل، ولتعزيز الرقابة الخارجية التي يشكل ديوان المحاسبة حجر الزاوية فيها، فمن المستصوب ضمان الطابع الجماعي لقراراته وحماية القضاة من الفصل.

٣٢ - وفيما يتعلق بعمليات التفتيش العامة التي تقوم بها الوزارات والأفرقة التابعة للوزارات، تجدر الإشارة أن بعض الوزارات فقط لديها دوائر تفتيش عاملة. وكذلك فمن المستصوب تعميم هذه الدوائر وتمويلها من ميزانية الدولة لتمكينها من القيام بدور الرقابة ويجب أخيرا التفكير في العلاقات بين المفتشية العامة للدولة، ومختلف دوائر التفتيش الوزارية وديوان المحاسبة.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٣٣ - إن مفهوم الحكم مفهوم واسع يشمل مجالات عدة. وقد تم إنشاء فريق قطاعي مخصص للحكم الرشيد في إطار فريق التنسيق بين الشركاء ليوفر إطارا للحوار بين الحكومة وشركائها بشأن مسائل الحكم. وعلاوة على ذلك، يشارك الشركاء الدوليون في اللجنة الفنية لإطار الشراكة، المكلفة بإدارة الأموال العامة، وذلك لكفالة إدارة أفضل للموارد العامة. غير أن الصعوبات القائمة في صياغة استراتيجية وطنية للحكم ومكافحة الفساد مقبولة من الجميع لم تشجع على تقديم دعم مالي إضافي يخصص للحكم الرشيد.

### التحديات والمخاطر

٣٤ - منذ أن احتجت بعض أحزاب المعارضة على الانتخابات البلدية، انقطع الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية، الذي جرى خلال الفترة السابقة للانتخابات. وقد رفضت بعض الأحزاب الآليات التي وُضعت في هذا الصدد، مثل المنتدى العام لحوار الأحزاب السياسية. ويشكل خروج زعماء المعارضة الرئيسيين مصدر قلق بالنسبة لمستقبل العملية الديمقراطية.

٣٥ - وعلى الرغم من إعلان سياسة عدم التسامح المطلق إزاء الفساد، ما برحت قضايا الفساد تتراكم ولم تُسلط أي عقوبات بعد على مرتكبيها.

- ٣٦ - ولا تزال تلاحظ حالات ترهيب وتهديد إزاء الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، لا سيما منهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمقاومون للفساد، وكذلك تسييس الإدارة.
- ٣٧ - ومن شأن وضع قانون ينظم المعارضة أن يُتيح إطاراً قانونياً لممارسة جميع الأحزاب السياسية المعترف بها لأنشطتها. وللأسف إن بعض أحزاب المعارضة شكلت مجموعة لا تشارك في عملية صياغة هذا القانون وربما تعارضه.
- ٣٨ - ويمكن أن تزول حالة القلق المتعلقة بالديمقراطية إذا عاد الحوار بين الشركاء السياسيين، بمن فيهم الأحزاب السياسية المحتجة على الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكذلك إذا عاد زعماء أحزاب المعارضة المقيمين في المنفى إلى البلد.

### ثالثاً - اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى حكومة بوروندي

- (أ) العمل على ملء المناصب الشاغرة التي وعدت بها الحكومة القوات الوطنية؛
- (ب) التعجيل بإدماج المقاتلين السابقين الأطفال في مؤسسات التعليم وفي سوق العمل.
- ٣٩ - وعملاً بالاتفاقات الموقعة مع حكومة بوروندي، غيرت حركة الثوار السابقة، حزب تحرير الشعب الهوتو، غيرت اسمها ليصبح "قوات التحرير الوطنية" وبذلك أصبحت حزبا سياسيا معترفا به في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
- ٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير يجب ملء الوظائف التسعة الشاغرة المتبقية المخصصة لقوات التحرير الوطنية قبل الانتخابات غير أن ذلك لم يتم ويتبادل الطرفان الاتهامات وإلقاء كل منهما المسؤولية على الطرف الآخر.
- ٤١ - وشارك حزب قوات التحرير الوطنية في الانتخابات البلدية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠ والتي حصل فيها على ١٤,١٥ في المائة من الأصوات وانضم بعد ذلك إلى بقية الأحزاب السياسية المحتجة على نتائج الاقتراع.
- ٤٢ - وفيما يتعلق بإدماج المقاتلين السابقين الأطفال في مؤسسات الدراسة وفي سوق العمل، تعكف الحكومة وشركاؤها الفنيون والماليون على تحقيق ذلك من خلال مشروع التسريح وإعادة الإدماج المؤقت.

## مساهمة الشركاء الدوليين

٤٣ - لدعم الحكومة في عملية تسريح المقاتلين التابعين للقوات الوطنية للتحرير التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو، أغاثون رواسا والمنشقين عن قوات التحرير الوطنية، قدم البنك الدولي منحة قدرها ١٠ ملايين دولار. وتم أيضا إنشاء صندوق استثمار متعدد الجهات المانحة قيمته ٣٧٥ ٥٠٩ ١٢ دولارا. ويتولى إدارة هذه الأموال البالغ مجموعها ٣٧٥ ٥٠٩ ٢٢ دولارا من خلال مشروع التسريح والإدماج المؤقت الذي دخل حيز النفاذ منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ أما تاريخ إغلاق الصندوق فهو مقرر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٤٤ - ومن أهداف مشروع التسريح وإعادة الإدماج المؤقت في الفترة الانتقالية، ضمن أهداف أخرى، الحصول على المساعدة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين من قوات التحرير الوطنية اجتماعيا واقتصاديا، وكذلك مجموعة صغيرة لم يتم إدماجها في إطار البرنامج الوطني في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتركيز بوجه خاص على مساعدة النساء والأطفال والمعوقين. وانتهى الجزء المتعلق بـ "المقاتلين السابقين الأطفال" من مشروع التسريح وإعادة الإدماج المؤقت في الفترة الانتقالية في منتصف عام ٢٠١٠ غير أن بعض الأنشطة الأخرى ستنفذها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام ٢٠١١.

## التحديات والمخاطر

٤٥ - ونظرا لعدم اكتمال إدماج المسؤولين في جبهة التحرير الوطنية في المؤسسات بعد الانتخابات، ورفض هذا الحزب متابعة العملية الانتخابية بعد الانتخابات البلدية وانعدام الحوار الشامل، صار بعض المناضلين في هذه الجبهة تستهويهم فكرة العودة إلى العنف.

٤٦ - ويمكن أن تندلع مجددا الأعمال القتالية المسلحة كما أعلن ذلك أغاثون رواسا في الرسالة التي وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

## رابعاً - قطاع الأمن

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠، إلى:

### حكومة بوروندي

(أ) الشروع في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإصلاح نظام الدفاع والأمن

في بوروندي؛

(ب) مواصلة تدريب قوات الدفاع والأمن في كامل أنحاء البلد من أجل تحسين الحالة الأمنية؛ ومواصلة تعزيز شفافية دوائر الأمن ومسئوليتها الفعلية أمام البرلمان والمجتمع المدني؛

(ج) تكثيف الجهود من أجل نزع السلاح ومراقبة الأسلحة التي توجد بحوزة قوات الدفاع وقوات الأمن من أجل تعزيز الأمن خلال الانتخابات واستعادة ثقة الجمهور في هذه القوات، لا سيما عن طريق القيام بحملة ثانية لزرع سلاح المدنيين قبل الانتخابات؛

(د) ضمان حياد قوات الأمن وقوات الدفاع ونزاهتها ومهنتها خلال العملية الانتخابية.

### لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

مواصلة تقديم الدعم الضروري لقطاع الأمن مع إيلاء اهتمام خاص بالصعوبات المتعلقة بالعملية الانتخابية خاصة ومهنية الشرطة.

### تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

٤٧ - أدى انسحاب بعض الأحزاب السياسية من العملية الانتخابية إلى تفشي انعدام الأمن اتجهت فيها الشكوك إلى ارتكاب بعض أفراد قوات الدفاع والأمن لإعدامات بمحاكمات موجزة. ولا تزال اللجنة التي أنشئت لغرض إجراء تحقيقات في هذا الصدد لم تقدم تقريرها بعد.

٤٨ - وحصلت قوات الدفاع والأمن منذ وقت وجيز على تشجيعات مالية كبيرة في ميزانية عام ٢٠١١.

٤٩ - وبدأ تنفيذ برنامج واسع النطاق لإعادة قوات الدفاع إلى الثكنات ونشر عناصر الشرطة الوطنية. وتلا هذا البرنامج أنشطة تتعلق بقواعد السلوك والأخلاقيات وقواعد السلوك الخاصة بالجيش والشرطة.

٥٠ - وشملت الإحالات على التقاعد في قوات الدفاع والأمن في المقام الأول العناصر المنتمية للجيش الحكومي السابق، وقوات الدرك السابقة وقوات شرطة الأمن العام السابقة. ووضعت الحكومة آليات لتفادي احتلال التوازن العرقي المحدد في اتفاق أروشا بسبب هذه العملية.

٥١ - وفيما يتعلق بمهنية أفراد الشرطة الوطنية، قامت الشرطة الوطنية في بوروندي بتنظيم جلسات سماع بشأن الأمن والعلاقة بين السكان والشرطة في ١٥ بلدة نموذجية.

٥٢ - ولئن كانت نتائج التحقيق الذي قام به المجتمع المدني تكشف عن حالة من انعدام الثقة لا سيما في المراكز الحضرية إزاء قوات الشرطة والأمن، أبانت المناطق الأخرى عن ثقتها فيها، كما يشهد على ذلك تعاون السكان مع هذه القوات من أجل توفير الأمن في الانتخابات.

٥٣ - وتواصلت عملية نزع سلاح السكان المدنيين من خلال لجنة نزع سلاح السكان المدنيين، وأدى ذلك إلى جمع ٢٨٧ ٨٣ قطعة سلاح من السكان المدنيين و ٦٢٠ ٠٠٠، قطعة ذخيرة، وكذلك تدمير ٣٢٠ ٤١ قطعة سلاح و ٣٩٨ ٠٠٠ قطعة ذخيرة. وفضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه تم وضع إطار قانوني ومؤسسي ينظم إدارة الأسلحة التي توجد بحوزة موظفي الحكومة بصورة جيدة وتأمينها. ومع ذلك لم يتم بعد تجميع جميع الأسلحة التي توجد بحوزة السكان بصورة غير مشروعة.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٥٤ - واصل العديد من شركاء بوروندي تقديم الدعم إلى الحكومة في تنفيذها للبرنامج الوطني لنزع سلاح المدنيين وتنفيذ القانون المتعلق بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة المنصوص عليه في بروتوكول نيروبي.

### التحديات والمخاطر

٥٥ - ما برحت أعمال اللصوصية والسرقعة باستعمال السلاح تزداد أكثر فأكثر. وإذا نظرنا إلى الماضي القريب، يعتبر البعض أن الأمر يتعلق بتمرد جديد. وقد اعتقلت قوات الأمن العديد من الأفراد المنخرطين في بعض أحزاب المعارضة وأودعتهم السجن.

٥٦ - وقد وجد الأفراد المسرحون الذين لم ينجحوا في الاندماج أنفسهم في حالة هشّة بعد أن تعودوا على نمط حياة أرقى كثيرا، وأصبحوا ضحية المناورات السياسية أو إمكانية انخراطهم في تنظيم يتخذ شكل عصابات مسلحة.

٥٧ - ومن الضروري مواصلة حشد الدعم اللازم لمختلف الجهات المانحة والشركاء لتدريب الشرطة الوطنية والمحافظة على استمرار التجربة المكتسبة خلال عملية الحماية المنسقة للعملية الانتخابية.

٥٨ - أما شبكة المعلوماتية الجاري إنشاؤها فهي مصممة لتغطية ١٧ مركزا إقليميا للشرطة والمراكز الحدودية المستهدفة أكثر من غيرها. أما بقية مراكز الحدود ومراكز الشرطة المحلية الأخرى فلا تزال خارج عملية التحديث هذه.

٥٩ - ويتطلب تشغيل مراكز العمليات ورقم الهاتف المجاني توافر إمكانيات كبيرة حتى تتمكن الشرطة الوطنية البوروندية من الاستجابة لاستغااث المواطنين في جميع أنحاء بوروندي.

## خامسا - العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠، إلى:

### حكومة بوروندي

(أ) تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المؤقت الثالث بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لا سيما:

١' احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها؛

٢' إرساء سيادة القانون واحترامها؛

٣' إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب؛

(ب) تعزيز شفافية الجهاز القضائي وإيجاد حل لمشكلة تباطؤ الإجراءات القانونية؛

(ج) إنجاز وصياغة مشروع القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وفقا لمبادئ باريس، حتى تتمكن من بدء عملها في أقرب وقت ممكن؛

(د) الشروع على وجه السرعة في تنقيح القانون الجنائي واعتماد قانون الإجراءات الجنائية الجديد؛

(هـ) التعجيل بتنفيذ خطط العمل المتعلقة بتدريب القضاة وموظفي العدالة، وقضاء الأحداث واكتظاظ السجون؛

(و) فيما يتعلق باكتظاظ السجون وتراكم تأخر أعمال الجهاز القضائي، ينبغي اتخاذ تدابير، لا سيما تدابير تشريعية من أجل تحسين سير عمل الجهاز القضائي وفعالته وتيسير الوصول إلى العدالة ولا سيما في المقاطعات؛

(ز) إنهاء دورة المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة المؤقتة في أقرب الآجال، بما في ذلك إجراء مشاورات مع البورونديين في الشتات بهدف وضع تقرير نهائي، في إطار الاحترام التام لمبدأي الحياد والشفافية؛

(ح) استئناف النقاش بشأن المسائل موضوع الاختلاف، أي استقلالية المدعي العام للمحكمة والعلاقة بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، والمحكمة الخاصة.

## تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

٦٠ - لم تشهد الفترة قيد الاستعراض تحسنا كبيرا في عام ٢٠٠٩ في مجال احترام حقوق الإنسان. وبصورة عامة، فقد أصبحت حالة حقوق الإنسان في بوروندي بالأحرى متوترة على إثر الاعتقالات التي تمت في صفوف أحزاب المعارضة، والتعذيب وسوء المعاملة المرتكبة على أيدي عناصر من دائرة الاستعلامات الوطنية، والشرطة الوطنية البوروندية وقوات الدفاع الوطني، وكذلك بسبب حالات الإعدام بإجراءات موجزة. وتقلص نتيجة لذلك مجال عمل وسائط الإعلام والأحزاب السياسية المعارضة، كما يلاحظ في بعض الحالات فرض قيود على حرية التعبير وحرية التنقل وحرية الاجتماع أو التظاهر.

٦١ - وقاد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي حملة إدانة للانتهاكات مما لفت الانتباه إلى الادعاءات المتعلقة بالتعذيب خلال فترة الانتخابات وما بعدها. واعترفت الحكومة بوجود مثل هذه الحالات ولكنها لم تحاكم بعد مرتكبي تلك الأعمال المفترضين والجهات التي أمرتهم بذلك. وأشارت أيضا التقارير إلى العديد من حالات سوء معاملة المعتقلين، وأنشأت الحكومة لجنة قانونية مكلفة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالإعدامات بإجراءات موجزة. وقد أنشئت اللجنة المذكورة وتعهدت الحكومة بأن تبدأ عملها بسرعة.

٦٢ - ولم تتحقق سوى نتائج ضئيلة في مختلف القضايا الرمزية المشار إليها في التقارير المؤقتة السابقة. ولا يزال معظم تلك القضايا معلقا أمام دوائر الاختصاص. ويتعلق الأمر بعملية القتل في كيناما (٢٠٠٦)، ومذبحة كاتومبا (٢٠٠٤)، واغتيالات ممثلي منظمة الصحة العالمية (٢٠٠١)، واليونيسيف (١٩٩٩).

٦٣ - وعلى العكس من ذلك، بدأت السلطات القضائية في مقاضاة ١٥ شخصا مشتبه في ضلوعهم في قتل إرنست مانيروموا، الناشط في مجال مكافحة الفساد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقد تم اعتقال ٩ من بين المشتبه فيهم. ومع ذلك أعربت منظمات المجتمع المدني عن القلق لعدم قيام المدعي العام باعتقال أو استجواب العديد من كبار المسؤولين في الشرطة، الذين ذكرهم الشهود. ويضاف إلى هذه القضية قضية الصحفي جون كلود كافونباغو المعتقل منذ تموز/يوليه ٢٠١٠ والمتهم بالخيانة والذي أُثيرت بشأنه تساؤلات وشكوك بشأن الأساس القانوني للقضية بسبب تباطؤ الإجراءات.

٦٤ - وشهد عام ٢٠١٠ عملية قتل أخرى شملت المهق (في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول ديسمبر). وقد اغتيل منذ بداية موجة الجرائم في عام ٢٠٠٧ سبعة عشر مهقا (من بين ٦٠٠ مهق تقريبا يعيشون في بوروندي). وقد بدأت عملية اعتقال ومحاكمة الجنات المشتبه فيهم بالفعل.

٦٥ - وقد ازداد حجم العمل المتراكم بنسبة ٧ في المائة خلال الفترة قيد الاستعراض. ويُعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع معدل الإحرام وتزايد الطلب. بيد أن السبب الرئيسي في ذلك يُعزى إلى ضعف أداء القضاة الذي يعالجون ١,٩ قضية في المتوسط في الشهر بينما ينص النظام الداخلي للولايات القضائية على معالجة ستة قضايا في الشهر. ولذلك قرر وزير العدل الجديد أن يتولى الأمر بنفسه كما يشهد على ذلك حضوره مختلف اجتماعات رؤساء الدوائر التي عقدت خلال الأشهر الأخيرة. وأرسل وزير العدل كذلك في كانون الأول/ديسمبر تعميما إلى الدوائر مذكرا فيه القضاة بالتزاماتهم المتعلقة بالأداء وأخلاقيات المهنة.

٦٦ - وأقرت الجمعية الوطنية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ثم مجلس الشيوخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مشروع القانون القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم ٠٤/١ المتعلق بإنشاء لجنة حقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس. وبذلك ستمكن اللجنة من البدء في عملها، وقد خصص اعتماد من ميزانية عام ٢٠١١ لتغطية تكاليفها ذات الصلة.

٦٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يُحرز تقدم ملحوظ في إصلاح الإطار القانوني، والقانون الجنائي بوجه خاص. ولم يتم تنقيح القانون الجنائي على الرغم مما يتضمنه من أخطاء تتعلق بالشكل والمضمون.

٦٨ - وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تتم برمجة عرض المسودة الأولى لقانون الإجراءات الجنائية بعد على مستوى مجلس الوزراء في حين يتسم قرار هذا النص بأهمية حاسمة في تنفيذ العديد من أحكام القانون الجنائي الجديد، لا سيما الأحكام المتعلقة بأشغال المصلحة العامة وبالحلول البديلة للسجن، وهذا إجراء مهم لحل أزمة اكتظاظ السجون.

٦٩ - ولا يزال عدم إحراز تقدم في المجال التشريعي يعوق سير عمل العدالة وفعاليتها ووصول الفئات الأكثر ضعفا لها. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، ظل الوصول إلى العدالة محدودا لأن وزارة العدل لم تعرض بعد على الحكومة مشروع القانون المتعلق بالإطار القانوني للمساعدة القانونية والمساعدة القضائية ولذلك طلبت لجنة حقوق الإنسان في ملاحظتها العامة رقم ٣٢ (٨١) وذلك بموجب المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونتيجة لذلك يتردد القضاة في قبول المحامين تلقائيا للدفاع عن

المتهمين، بمن فيهم المتهمون بجرائم يتعرض مرتكبوها إلى عقوبات غليظة مثل السجن مع الأشغال الشاقة.

٧٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى حوار بين وزارة الداخلية ومنتدى تعزيز المجتمع المدني. لذلك، أصدر وزير الداخلية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الأمر رقم ٦٥/٥٣٠ القاضي بإلغاء الأمر الوزاري رقم ١٤٩٠/٥٣٠ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ والموافقة مجدداً على منتدى تعزيز المجتمع المدني.

٧١ - بيد أنه لوحظت بعض أوجه التقدم المؤسسي في مجال الحماية القانونية للأطفال. فقد أنشأت وزارة العدل بموجب أمر خلية وطنية للحماية القانونية للطفل بهدف تنفيذ السياسة القطاعية لوزارة العدل المتعلقة بحماية الأحداث. ومن جهة أخرى، ورثما يصدر القانون الجنائي الذي ستنشأ بموجبه الدوائر الخاصة للنظر في قضايا الأحداث تم إنشاء مراكز الاتصال المتعلقة بالأحداث على مستوى المدعين العامين والمحاكم العليا على أساس الصكوك القانونية الدولية.

٧٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ صدر مرسوم رئاسي يقضي بتعيين الهيئات الإدارية لمركز التدريب المهني التابع لوزارة العدل ورصد ميزانية أولية له. ومنذ أن بدأ هذا المركز تنفيذ أنشطته حدد خطة استراتيجية تتعلق بالدورات التدريبية الأولية التي يجب إنجازها على سبيل الأولوية وأوجه التعاون مع الشركاء لغرض التكوين المستمر. وفي هذا الصدد، تواصلت خلال نصف السنة الأولى الدورات التدريبية لفائدة قضاة المحاكم المقيمين، وبرنامج تعزيز القدرات الإدارية لفائدة قضاة الدوائر العليا.

٧٣ - وفي المدى المتوسط، سيتمكن مركز التدريب المهني في مجال العدالة من تدريب الخريجين من القضاة بهدف إضفاء الطابع المهني على الجهاز القضائي. وإذا ما تحقق ذلك فإنه سيشكل تقدماً ملحوظاً ينبغي أن يقترن مع ذلك بتدابير مكتملة لكفالة استقلال العدالة.

٧٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض انخفض عدد المساجين من ١٠ ٨٥٠ سجيناً إلى ٩ ٤٨٤ سجيناً أي بنسبة ١٣ في المائة. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتنفيذ أنشطة (لا سيما التوجيه والتدريب والدراسات والدعم اللوجستي) خطة العمل المتعلقة بإدارة المساجين، وكذلك نتيجة لإصدار السلطة التنفيذية لقانونين في هذا الصدد. ويتعلق الأمر بالتعميم رقم 550/81/CAB/2010 الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لإطلاق سراح فئات محددة من المساجين مؤقتاً، والمرسوم رقم ٤٣/١٠٠ الصادر في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ والمتعلق بالعمفو على فئة معينة من المدانين.

٧٥ - وحتى إن أدت هذه الإجراءات إلى خفض عدد المساجين في الأمد القصير، يلزم التعجيل بوضع نظام دائم وفعال ذي تأثير ملموس ومرئي في الأمد الطويل. وقد يمكن هذا الإصلاح من تسوية بعض المشاكل لا سيما خفض عدد المحتجزين في انتظار المحاكمة (٦٥ في المائة من المساجين) وفصل المحتجزين داخل الزنانات (لا سيما فصل الرجال عن النساء، والكبار عن الأحداث، والمحتجزين في انتظار المحاكمة، والذين جرت محاكمتهم) والشروع في الإجراءات القانونية في ما يتعلق بجميع المعتقلين والمحرومين من الحرية.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٧٦ - تلقت وزارة العدل الدعم من العديد من الشركاء ويجري التشاور بشأن الإجراءات الأساسية وتنسيقها في إطار الفريق القطاعي الذي يعقد اجتماعاته بانتظام. وخلال الفترة قيد الاستعراض أطلقت وزارة العدل وشركاؤها عملية صياغة السياسة القطاعية للفترة ٢٠١١/٢٠١٥ المنظمة وفقا للأفرقة المواضيعية (عدالة الأحداث، وتعزيز القدرات، والمتابعة والتقييم وسلسلة الإجراءات الجنائية).

٧٧ - ويشمل القطاع أيضا المنظمات غير الحكومية الدولية النشطة في مجالات عدة منها الوصول إلى العدالة، والمسائل المتعلقة بالسجون، والإجراءات الجنائية، ومتابعة وتقييم أداء الجهاز القضائي وكذلك حقوق الإنسان.

### ١ - العدالة الانتقالية

٧٨ - وفي الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تم تنظيم مشاورات وطنية رسمية بإشراف لجنة التوجيه الثلاثية المكونة من ممثلين للحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني في سبع عشرة مقاطعة من مقاطعات البلد. وفي ١٤ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠ تم أيضا عقد مشاورات موجهة إلى الشتات في كل من دار السلام وبروكسل وتم تقديم تقرير عن ذلك إلى رئيس الدولة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٧٩ - وبعد نشر تقرير المشاورات الوطنية رسميا صار الفضاء العام الآن هو حيز المناقشة بشأن تنفيذ آليات العدالة الانتقالية. ويأتي هذا التقرير دعما لالتزام رئيس الجمهورية بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية. وبالفعل، ومنذ بداية ولايته الثانية، لم يكف رئيس الجمهورية عن القول أن إنشاء هذه الآليات هي من الأولويات العليا. وكذلك، اقترح المجتمع المدني في المذكرة التي وجهها إلى رئيس الجمهورية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أن تشرع الحكومة دون تأخير في إجراء سلسلة جديدة من المشاورات مع منظمة الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن النقاط التي لا تزال معلقة، لا سيما استقلال المدعي العام في

المحكمة الخاصة، والعلاقة بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة، وكذلك المسألة المتعلقة بالعمو العام.

### التحديات والمخاطر

٨٠ - لا تزال عمليات الاغتيال والقتل التي تلت الاحتجاج على نتائج الانتخابات يكتنفها الغموض دائما وذلك على الرغم من إنشاء لجنة مخصصة. ولم تشرع هذه اللجنة بعد في أعمالها بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية والمالية، كما أن هيئتها موضع تساؤل. وفي حالة عدم تحديد هوية مرتكبي هذه الاغتيالات وتقديمهم إلى العدالة، فإن حالة انعدام الأمن يمكن أن تتفاقم بسبب إفلات الجناة من العقاب.

### ٢ - وضع المرأة

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى:

#### حكومة بوروندي

(أ) مواصلة العمل من أجل أن تضطلع المرأة بدور نشط في الانتخابات بوصفها ناضجة ومرشحة؛

(ب) تحسين جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمرأة العاملة في الجهاز القضائي لوضع السياسات وتحسينها بهدف تلبية احتياجاتها؛

(ج) مواصلة العمل من أجل تحقيق تمثيل للمرأة في جميع الهيئات الحكومية لا تقل نسبته عن ٣٠ في المائة، بما في ذلك في الحكومة والبرلمان كما ينص على ذلك الدستور.

#### تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

٨١ - تعكف وزارة العدل حاليا على تحديث دائرتها الإحصائية بانتدابها مهندس إحصاء، والاستعانة بخبير استشاري دولي واقتناء المعدات اللازمة. وخلال حلقة العمل بشأن إقرار المؤشرات، أولي اهتمام خاص بتصنيف البيانات وفقا لنوع الجنس.

٨٢ - وينص الدستور على حق المرأة في المشاركة السياسية وينص على ألا يقل تمثيل المرأة في المؤسسات عن ٣٠ في المائة. والأحزاب السياسية هي المسؤولة عن وضع قوائم وفقا لذلك، كما تكفل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ذلك التوازن عن طريق التنسيق.

٨٣ - وتجاوزت نتائج الانتخابات التشريعية الحصة المحددة في الدستور بما لا يقل عن ٣٠ في المائة. وهكذا يبلغ عدد النائبات ٣٤ نائبة من بين ١٠٦ نواب، أي بنسبة ٣٢ في المائة، ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ من النساء ١٧ امرأة من بين ٣٤ عضواً، أي بنسبة ٥٠ في المائة. وفي المقابل، اضطرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى المشاركة في اختيار الأعضاء من النساء في المجالس المحلية. هذا ويبلغ عدد المديريات من النساء ٤٠ مديرة من بين ١٢٠ مديراً أي بنسبة ٣٣ في المائة. وعلى مستوى الحكومة، هناك ٩ وزيرات من بين ٢١ عضواً في الحكومة أي بنسبة ٤٢,٥ في المائة. وفي ضوء هذه النتائج، تكون بوروندي هي أول بلد في أفريقيا وثاني بلد في العالم تبلغ فيه نسبة تمثيل المرأة ٤٦ في المائة في مجلس الشيوخ.

٨٤ - وفيما يتعلق بإدارة الانتخابات بلغت مشاركة المرأة ٣٠ في المائة في جميع المستويات (اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، لجان الانتخابات المستقلة في المقاطعات، لجان الانتخابات المحلية المستقلة). وكان عدد النساء كبيراً أيضاً من بين المكلفين بولايات سياسية والمراقبين الوطنيين والمقترعين خلال مختلف عمليات الاقتراع. وفاقَت نسبة النساء المسجلات في القوائم الانتخابية عدد الرجال، أي بنسبة ٥١,٤ في المائة.

٨٥ - وشهدت الحملة التي دامت ١٦ يوماً ضد العنف ضد المرأة مشاركة السلطات الحكومية العليا، أي النائب الأول لرئيس الجمهورية. والوزير المكلف بالشؤون الجنسانية، ضمن مهام أخرى.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٨٦ - ساهم الدعم الذي قدمه صندوق بناء السلام في انتخابات عام ٢٠١٠، بهدف مشاركة المرأة والفئات الضعيفة والمجتمع المدني مشاركة فعلية في الانتخابات، ساهم في تحقيق نتائج قيّمة على مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات.

٨٧ - ويتلقى مركز سيروكا لرعاية ضحايا العنف الجنسي، الذي يشمل نشاطه حقوق الإنسان والرعاية الصحية، ودُشّن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تلقى دعماً متعدد الأشكال من العديد من الشركاء.

## سادسا - الانتعاش المجتمعي وإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والمسائل المالية

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس إلى:

### حكومة بوروندي

إنجاز خطة العمل الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والعمل بالتعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام على حشد الموارد الضرورية لتنفيذ الخطة.

### لجنة بناء السلام

حشد وتنسيق الدعم المالي والفني المقدم من أجل تنفيذ استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

## ١ - الانتعاش وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

### تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

٨٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض اجتمع الفريق القطاعي المعني بالانتعاش الاجتماعي والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ثلاث مرات شارك في كل منها ممثلون مما يزيد عن ٢٠ منظمة ومؤسسة برئاسة وزيرة التضامن الوطني وممثلة مفوضية شؤون اللاجئين والمدير القطري للبرنامج الإنمائي. ويتيح إطار التنسيق والتشاور هذا للشركاء في عملية إعادة الإدماج الفرصة للاتفاق على برامجها لا سيما في إطار برنامج الدعم المتكامل لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المتأثرين بالتزاع. وهو يشكل أيضا إطارا لتعبئة التمويلات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

٨٩ - وخلال الفترة نفسها، تابعت الحكومة تنفيذ برامج إعادة الاندماج لا سيما من خلال مشروع دعم إعادة الإدماج الاجتماعي للسكان المتأثرين بالتزاع في مقاطعات سيبي توكي، وبوبانزا، وريف بوجمبورا، ومشروع الدعم لإعادة المتضررين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج دعم إعادة المتضررين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم)، وبرنامج العودة الطوعية، وإعادة توطين المشردين المقيمين في المخيمات إلى مواطنهم الأصلية، وإعادة اندماجهم وبصورة أعم من خلال برنامج الدعم المتكامل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة إدماج المتضررين بالتزاع اجتماعيا واقتصاديا (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) - البرنامج المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة، الذي بدأ تنفيذه في آذار/مارس ٢٠١٠ المتعلق بالمقاطعات الأكثر تضررا بالأزمة (سيبيتوكي وبوبانزا، وريف بوجمبورا، وبوروري، وماكامبا، وروتانا، ورويجي، وكيروندو).

وقامت الحكومة أيضا بوضع عدد من المبادرات من قبيل توزيع المواد الغذائية والأدوات المتزلية في القرى الريفية المتكاملة وتوزيع مجموعات مواد تتعلق بإعادة الاندماج على جمعيات العائدين إلى الوطن المعرضين للخطر، أو تدريب العائدين إلى الوطن والمشردين المقيمين في المخيمات في مجال حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات.

٩٠ - وعلى أثر اعتماد مجلس الوزراء للاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتضررين بالنزاع في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، تم وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٠، بدعم من خبير استشاري. وأقر الفريق القطاعي خطة العمل في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، وستعرض قريبا على مجلس الوزراء لاعتمادها.

٩١ - ونظمت الحكومة بعثات تقييم مشتركة للحالة في قرى السلام القديمة بهدف إعادة بنائها وقدمت للشركاء مشروع دراسة تحليلية عن الأشخاص المشردين المقيمين في المخيمات من أجل البحث عن حلول دائمة لحالتهم.

٩٢ - وأسفرت بعثة تقييم المشاريع الممولة من الصندوق الاستئماني لبناء السلام، بقيادة السيدة جودي شينغ هوبكتر وكيلة الأمين العام والمكلفة بمكتب دعم بناء السلام، في شهر آب/أغسطس، أسفرت عن وعد من اللجنة بتعبئة تمويل كبير للبرامج الرامية إلى المحافظة على المكاسب التي تحققت بفضل الجهود المبذولة في إطار بناء السلام، وإكمال الجهود الجارية في إطار إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد المتأثرين بالنزاع. وفي هذا الصدد، يستعد أعضاء الفريق القطاعي لصياغة برنامج إعادة إدماج جديد في الأمد المتوسط. ويجري إعداد وثيقة تحليلية للتحديات القائمة في مجال بناء السلام ستقدم إلى الصندوق الاستئماني لبناء السلام بهدف التمويل.

٩٣ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بدأت عملية إعادة اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم. ومن بين ١٧ ٠٠٠ لاجئ، يتوقع وصول ٥ ٠٠٠ لاجئ قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، يقدر أن ٢ ٠٠٠ لاجئ كنگولي يعيشون في بوروندي قد عادوا إلى بلدهم الأصلي. وتمت عمليات الإعادة إلى الوطن هذه بناء على الاتفاق الثلاثي بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية شؤون اللاجئين الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

## مساهمة الشركاء الدوليين

٩٤ - تابعت الحكومة وشركاؤها برنامج العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة اللاجئين البورونديين المقيمين في جمهورية تنزانيا المتحدة، لا سيما في مخيم متاييلا الذي يأوي أكثر من ٣٥ ٠٠٠ لاجئ. ومع ذلك، يلاحظ أن اللاجئين يترددون في العودة إلى وطنهم خاصة وأنه لم يقبل بالعودة سوى ١ ٠٠٠ لاجئ خلال عام ٢٠١٠.

٩٥ - وواصلت حكومة بوروندي، بدعم من شركائها في مجالات مثل المياه وتوزيع الأراضي الزراعية، وتقديم المساعدة الفنية والأنشطة المدرة للدخل، واصلت تنمية القرى الريفية المتكاملة. وصارت هذه القرى تأوي اليوم قرابة ١٨٦ ٥ عائداً إلى الوطن من الضعفاء الذين لا يملكون أرضاً ولا مورد رزق، وكذلك أشخاصاً آخرين من الفئات الضعيفة من بين السكان المتأثرين بالأزمة في بوروندي.

٩٦ - وبالإضافة إلى بناء قرى ريفية متكاملة للذين لا يملكون أراضٍ وغيرهم من الفئات الضعيفة، قام الشركاء بتوزيع مواد لبناء مساكن ذاتيا بهدف إيواء ما يزيد عن ٢٥ ٠٠٠ عائد يملكون أراضٍ، كما قدموا لهم دعماً فنياً لبناء مساكنهم. وبفضل الدعم المقدم للجنة الوطنية للأراضي والممتلكات الأخرى في عملية توزيع مراكزها في كامل أنحاء البلد وفي تسوية المنازعات العقارية، تحققت إعادة الإدماج الفعلية للعائدين.

## التحديات والمخاطر

٩٧ - على الرغم من تحقيق تقدم كبير في تصور ووضع نهج متكامل لإعادة الإدماج، وكذلك فيما يتعلق بالتعاون بين الحكومة وشركائها الوطنيين والدوليين، لا يزال هناك تحدياً مالياً كبيراً قائماً في هذا القطاع. وحتى الآن، لم يتجاوز التمويل المقدم الدور الحفاز وتلبية الاحتياجات الطارئة. وأصبح توفير تمويل كافٍ للتوصل إلى حل فعلي لمشكلة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ضرورة تحتل موقع الصدارة بالإضافة إلى أن هذا القطاع يشكل عامل رئيسياً في الاستقرار وبناء السلام. وفي هذا الصدد، فإن التمويل الذي وعد به الصندوق الاستئماني للسلام هو إجراء مرحب به في هذا السياق، غير أنه ينبغي تعزيزه بجهود أخرى من أجل تلبية الاحتياجات في مجال إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المتأثرين بالتزاع.

٩٨ - وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام مدعوة إلى القيام بدور أساسي في تعبئة الموارد وكذلك في التشجيع على إقامة شراكات ابتكارية (بين بلدان الجنوب) تمكن من التوصل إلى حل لمشكلة إعادة الإدماج في بوروندي.

٩٩ - ويتيح الفريق القطاعي المعني بالانتعاش المجتمعي والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج إطاراً تنسيقاً حقيقياً غير أن إدارة الشركاء لعملية التنفيذ (التخطيط، والمتابعة والتقييم) الشامل لإنجازات البرامج المشتركة ليست كاملة نظراً لأن العديد من الجهات الفاعلة لا تتابع العملية في شكلها الكامل. ولذلك فمن الضروري تعميم الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الجاري تنفيذها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، حتى يتسنى فهم إطار العمل فهماً جيداً.

١٠٠ - ومن العوامل الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في تخطيط برامج إعادة الإدماج، لا سيما في ما يتعلق بالإطار الاستراتيجي للتنمية ومكافحة الفقر الذي يجري إعداده، استقرار المؤسسات، والدعم الدولي والدروس المستفادة من المشاريع السابقة.

١٠١ - ولا تزال مشكلة التمويل تمثل تحدياً كبيراً أمام إعادة الإدماج، لا سيما على مستوى القرى الريفية المتكاملة التي لا يزال سكانها لم يحصلوا على سندات ملكية المساكن والأراضي التي ستعود إليهم في نهاية المطاف. وتطرح ندرة الأراضي وعدم وضوح وضعها القانوني بشكل كامل مشكلة دائمة في إطار تقديم الدعم للمشردين في الداخل والعائدين. ويتناول الفريق المواضيع المعني بالشؤون المالية هذه المسألة بتفصيل أكبر في تقريره.

## ٢ - المسائل المتعلقة بالأراضي

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى حكومة بوروندي

(أ) تحديد الخطوط العامة لسياسة شاملة جديدة في مجال الأراضي؛

(ب) مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق السير الفعلي لعمل آليات تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي؛

(ب) مساعدة اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات الأخرى على إنجاز ولايتها الجديدة؛

(ج) التعجيل في النظر في قانون الميراث الذي ينظم وصول المرأة للأرض واعتماده؛

(د) الانتهاء من وضع خطة العمل الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج.

## تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

١٠٢ - في حين تم التركيز حتى الآن في المقام الأول على تسوية المنازعات على الأراضي المرتبطة بإعادة إدماج العائدين واعتماد قوانين جديدة تتعلق بالميراث ونظم الملكية الزوجية،

وسعت حكومة بوروندي نطاق تدخلها في المسائل المالية لتحديد الخطوط العريضة للسياسة العامة الجديدة المتعلقة بالأراضي. ولئن كانت المنازعات على الأراضي متعددة (٧٠ في المائة من القضايا المعروضة على المحاكم تتعلق بالأراضي) وتهدد بناء السلام، فإنها لا يمكن أن تقتصر على مسألة إعادة إدماج العائدين. وأسباب هذه المنازعات متعددة منها ندرة الأراضي، التي تشكل مورد رزق أساسي في حياة جانب كبير من البورونديين؛ وحقوق الحياة الآمنة للأراضي التي لا يكفلها النظام الحالي لتسجيل الأراضي على الوجه الأكمل والذي لا يغطي سوى جزء صغير من الأراضي، لا سيما في المناطق الحضرية؛ والتراعات المتتالية منذ بداية السبعينات وما أفرزته من لاجئين ومشردين يواجهون عند إعادة إدماجهم مشكلة حيازة الأرض (السكن والزراعة).

١٠٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، تم اعتماد رسالة السياسة المتعلقة بالأراضي بموجب مرسوم رئاسي. واعتمدت الحكومة قانوناً جديداً يتعلق بالأراضي سينظر فيه البرلمان في دورته الحالية.

١٠٤ - ويتيح الفريق المواضيعي المعني بالأراضي الذي أنشئ منذ نيسان/أبريل ٢٠١٠، (في إطار فريق التنسيق بين الشركاء) إطاراً لتبادل الآراء والتشاور بين كافة الجهات الفاعلة في قطاع الأراضي: الجهات الفاعلة المؤسسية، والشركاء الفنيون والماليون، ومنظمات المجتمع المدني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أنشئ كيان لتنسيق البرنامج الوطني للأراضي، مسؤول عن تنسيق ومتابعة الإجراءات المتعلقة بإصلاح الأراضي.

١٠٥ - وفيما يتعلق بإعادة تنظيم مصالح الدولة المكلفة بإدارة أراضي الدولة وتحديثها، تم اتخاذ الإجراءات الفورية التالية: اقتناء المواد المعلوماتية وتصنيف المحفوظات وترقيم جزء منها.

١٠٦ - وأجري تحليل لمختلف مراحل جرد أراضي الدولة (٢٠٠١ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧) في عام ٢٠١٠ (البيانات المتاحة وتحديث المعلومات المتعلقة بأراضي الدولة) وقامت مديرية إدارة الأراضي باستكمال بيانات الجرد الذي قامت به اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات الأخرى في عام ٢٠٠٧ ببيانات تتعلق خصيصاً بإدارة الأراضي.

١٠٧ - واعتمد البرلمان قانوناً جديداً ينظم عمل اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات الأخرى ووافق عليه رئيس الدولة. ومع ذلك لم يسجل أي تقدم في بحث واعتماد قانون الميراث والهبات ونظم الملكية الزوجية الذي سينظم وصول المرأة للأرض. بيد أنه تجدر الإشارة أن هذا القانون ترحم بالفعل إلى لغة الكيروندي لزيادة توضيح أهدافه وفحواه للسكان.

١٠٨ - وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، سجلت اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات الأخرى منذ عام ٢٠٠٧ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ من المنازعات على الأراضي ١٩ ٥٤١ نزاعاً توصلت إلى تسوية ٩ ٩٧٦ نزاعاً منها وخلال الفترة نفسها، وسوت مؤسسة باشنغنتاهي ٢ ٢٤٤ نزاعاً.

### مساهمة الشركاء الدوليين

١٠٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تم بدعم من الشركاء تنظيم حلقات عمل إعلامية بشأن قانون الأراضي الجديد لفائدة البرلمانيين والمنتخبين المحليين ومنظمات المجتمع المدني.

١١٠ - ومول الشركاء الأعمال المتعلقة بإعادة هيكلة وتحديث دوائر الدولة المكلفة بإدارة أراضي الدولة. ويتعلق الأمر بوجه خاص باقتناء المواد الحاسوبية وتصنيف المحفوظات وترقيم جزء منها.

١١١ - ولوضع حلول دائمة لمشاكل الأشخاص الذين لا يملكون أراضٍ وقلّة الأراضي المتاحة، دعم الشركاء وضع ثمان خرائط إقليمية لإدارة الأراضي للمصادقة عليها وإنجاز أربع خرائط جديدة.

١١٢ - ويساهم عدد كبير من الشركاء الفنيين والماليين في عمليات إنشاء الدوائر المحلية لشؤون الأراضي. وواصل شركاء آخرون تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات الأخرى في تحقيق اللامركزية وتسوية المنازعات بشأن الأراضي وكفالة إعادة الإدماج الفعلي للعائدين.

١١٣ - وبدعم من هؤلاء الشركاء، واصلت الحكومة عملها المتعلق بتعزيز العمليات النموذجية لإنشاء الدوائر المحلية لشؤون الأراضي في ١١ مجتمعا محليا. ويجري إعداد مشاريع نموذجية أو دراستها في ١٤ بلدة أخرى.

### التحديات والمخاطر

١١٤ - وتزداد عدم كفاية الأراضي حدة بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان وثقافة المنازعات بشأن الأراضي الناشئة عن ذلك وتطرح المضاربة العقارية تحدياً آخراً لأنها يمكن أن تقلص أكثر مساحة أراضي الدولة.

١١٥ - وفيما يتعلق باللامركزية في إدارة الأراضي، تتمثل التحديات الرئيسية في وضع إطار قانوني للتصديق على ملكية الأراضي من خلال اعتماد مشروع قانون الأراضي الجديد وإصداره، وتعزيز التجارب النموذجية والشروع في مرحلة توسيع نطاق تدخل الدولة، شريطة توفير التمويل والتقييم الكافيين وبعد تحديد شروط الاستدامة الفنية والمالية لهذا القانون الجديد.

١١٦ - وفيما يتعلق بإعادة تنظيم وتحديث دوائر الدولة المكلفة بإدارة أراضي الدولة، يكمن التحدي في الانتقال من التدخلات المرتجلة إلى السياسة الشاملة، التي تهدف بوجه خاص إلى إعادة تحديد مهام كل إدارة وتوضيحها، والشروع في إعادة تنظيم دوائر إدارة الأراضي من أجل فتح شبائيك موحدة وتطبيق معايير عمل لتبسيط إجراءات الحصول على سند الملكية العقارية.

١١٧ - وفيما يتعلق بالحق في حيازة المرأة للأرض، يتمثل التحدي في أن المسألة تعالج في إطار نظام أبوي، خاصة وأن ما يزيد عن ٧٠ في المائة من المنازعات المسجلة لدى المحاكم المقيمة تتعلق بملكية الأراضي وغالبا ما يكون المتنازعون فيها أخوة ورثة.

١١٨ - ويجب اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة الآثار الضارة المترتبة على تغيير المناخ في الأراضي الزراعية عموما.

١١٩ - ويعوق عدم كفاية تحديث الأساليب الزراعية، والتنوع المحدود للاقتصاد البوروندي، وكذلك تشتت السكان تحسين إنتاجية القطاع الزراعي.

## سابعاً - التكامل الإقليمي

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى:

### حكومة بوروندي

(أ) وضع استراتيجية وطنية تأخذ في الاعتبار مواطن القوة ومواطن الضعف في عملية إدماج بوروندي في الجماعة الاقتصادية في شرق أفريقيا وإمكانيات تحقيقها والعوامل التي تهددها. والتهيؤ لمعالجة الجوانب المعقدة في عملية الاندماج الإقليمي؛

(ب) بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين تعليم اللغة الإنكليزية والإدارة والاستجابة على النحو الواجب لمتطلبات التكامل الإقليمي.

## لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

تعزيز القدرات الوطنية على المشاركة في التكامل الإقليمي إلى جانب هيئات مثل الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

### تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

١٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرزت بوروندي تقدما ملحوظا ضمن جماعة شرق أفريقيا للانضمام إلى الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا واعتماد التعريفات الجمركية الموحدة.

١٢١ - وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ تم عرض خطة عمل تتعلق بالهياكل الأساسية في بوروندي بهدف تعجيل عملية التكامل الإقليمي. وفتحت المنظمة غير الحكومية Trademark EAC، مكتبا في بوروندي لدعم جهود إدماج بوروندي في جماعة شرق أفريقيا.

١٢٢ - ونظمت خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٠ حلقة عمل للتوعية بالبروتوكول المتعلق بإنشاء السوق المشتركة لجماعة شرق أفريقيا بتمويل من صندوق الشراكة التابع لجماعة شرق أفريقيا. ودخل بروتوكول إنشاء السوق المشتركة داخل جماعة شرق أفريقيا حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

١٢٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، مول البرنامج الإنمائي حملة توعية بشأن البروتوكول المتعلق بإنشاء السوق المشتركة التابعة لجماعة شرق أفريقيا على سبيل التحضير لدخول البروتوكول قيد البحث حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

١٢٤ - وتم تنظيم حلقتي عمل استراتيجيتين بشأن تنفيذ البروتوكول المتعلق بإنشاء السوق المشتركة وبحث مسألة الرئاسة في قمة جماعة شرق أفريقيا في ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ شارك فيها كبار موظفي الدولة وفي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لفائدة أعضاء الحكومة. وساهم حضور رئيس الجمهورية وكبار الشخصيات في هاتين المناسبتين في إضفاء أهمية أكبر على عملية اندماج بوروندي في جماعة شرق أفريقيا، وزيادة فهمها، من جهة، والدور الذي ينبغي أن تقوم به بوروندي، من جهة أخرى.

١٢٥ - ويجري وضع الصيغة النهائية لدراسة شرع فيها في عام ٢٠١٠ تتعلق بالمصفوفة التي تشير إلى الالتزامات المتخذة: القطاع، ومجال التعاون، والوزارة والمؤسسة المسؤولة، وحالة التنفيذ وتاريخ التنفيذ.

١٢٦ - وخلال قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا المعقودة في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تقرر تعيين بوروندي لرئاسة قمة جماعة شرق أفريقيا للفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٢٧ - ويجري العمل على إعداد الدراسة المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتكامل الإقليمي التي ستوضع الصيغة النهائية لها في نهاية آذار/مارس ٢٠١١.

١٢٨ - وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠، أعلنت جمهورية تنزانيا المتحدة رسمياً إلغاء رسوم التأشيرة بالنسبة للبورونديين المتوجهين إلى تنزانيا.

### مساهمة الشركاء الدوليين

١٢٩ - واصل الشركاء في التنمية إجراء الاتصالات لاستكشاف مجالات التعاون استعداداً لرئاسة بوروندي لقمة جماعة شرق أفريقيا.

١٣٠ - وبفضل الدعم المتعدد الأشكال الذي يقدمه مختلف الشركاء لبوروندي تمكنت هذه من قطع أشواط في المشاركة ليس فقط داخل جماعة شرق أفريقيا بل وكذلك على مستوى الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، وفي مبادرة حوض النيل، والمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

### التحديات والمخاطر

١٣١ - يتطلب الإدماج الفعلي لبوروندي في جماعة شرق أفريقيا بذل جهود متواصلة لتعليم نخبها اللغة الإنكليزية (اللغة التي صيغت بها معاهدة جماعة شرق أفريقيا) والمشاركة في مختلف حلقات العمل والاجتماعات المتعلقة بقطاعات التكامل.

١٣٢ - ويتعين على بوروندي أن تواصل الإعداد بجدية لمواجهة الآثار التي ستترتب على تطبيق الاتحاد الجمركي الذي ستترتب عليه في مرحلة أولى منافسة قوية في سوقها الداخلية بسبب تعثر اقتصادها للأزمة الذي دامت سنوات.

١٣٣ - ويمثل انعدام الأمن عامل آخر قد يؤدي إلى تباطؤ اندماج بوروندي في جماعة شرق أفريقيا.

## ثامنا - تعبئة المعونة الدولية وتنسيقها

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٤ آذار/مارس إلى:

### حكومة بوروندي

(أ) تحسين الحوار والشراكة بين الحكومة وشركائها الدوليين حتى يتمكن كل طرف من الاطلاع أكثر على تدفقات المعونة والاحتياجات الحقيقية أو المتوقعة على مستوى الميزانية، وحتى يتحسن نتيجة لذلك تنسيق المعونة الدولية؛

(ب) العمل على إدراج الأولويات الأساسية في مجال بناء السلام في الوثيقة الاستراتيجية المقبلة للحد من الفقر حتى يتسنى إدماج الإطارين الاستراتيجيين في عام ٢٠١٠؛

(ج) الحرص على كفاءة الشفافية في التخطيط الحكومي وإعداد الميزانية، وكفاءة إمكانية التنبؤ بالمساعدة من الميزانية والتقييد بالأهداف المتوقعة حتى تتمكن الحكومة من تحقيق أهدافها.

### لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

(أ) تشجيع المواءمة الكاملة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام والوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر، مع الحرص على مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية؛

(ب) تحسين الحوار والشراكة مع الحكومة والعمل على نشر المعلومات المتعلقة بتدفقات المعونة الفعلية والمتوقعة في الوقت الحقيقي، وذلك حتى يتحسن تنسيق المعونة الدولية؛

(ج) التأكد من إمكانية التنبؤ بالمساعدات من الميزانية والتقييد بالأهداف المتوقعة، حتى تتمكن الحكومة من تحقيق أهدافها لا سيما العمل من أجل أن تتوج الانتخابات بالنجاح؛

(د) مساعدة حكومة بوروندي على إقامة شراكات جديدة وزيادة عدد المانحين لتشجيع المانحين الجدد على مساعدة البلد في عام ٢٠١٠ ومواصلة ذلك في السنوات التالية.

### تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز

١٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتحليل، تعززت آليات التنسيق. وعمل المنتدى الاستراتيجي لأول مرة وفقا لجدول زمني وجدول أعمال للاجتماعات محددتين.

١٣٥ - وهكذا عقد المنتدى الاستراتيجي خلال عام ٢٠١٠ تسعة اجتماعات وكان فريق المتابعة والتقييم هو الجهة التي تقوم بالتحضير في كل مرة لهذه الاجتماعات. واجتمع المنتدى السياسي مرتين، كانت المرة الأولى لغرض تحليل التقرير الرابع للإطار الاستراتيجي لبناء السلام، أما المرة الثانية فكانت لإطلاق عملية صياغة الإطار الاستراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر. وتعمل الأفرقة القطاعية الثلاثة عشر كل بوتيرة مختلفة عن الأخرى. وفي حين حقق الفريقان القطاعيان المعنيان بالزراعة والهيكل الأساسية الاقتصادية تقدما ملحوظا لم يعقد الفريق القطاعي المعني بالأمن والتكامل الإقليمي سوى عدد قليل جدا من الاجتماعات.

١٣٦ - ولتحسين التنسيق بين التخطيط ووضع الميزانية وتنسيق المعونة قامت الحكومة بصياغة إضافة إلى مشروع دعم تعزيز القدرات الوطنية في مجال التنسيق بهدف تحسين فعالية المعونة. وأبدت جهات ممولة عديدة اهتمامها بتمويل تنفيذ هذا المشروع من خلال الصندوق المشترك التابع للبرنامج الإنمائي.

١٣٧ - وتعززت الحكومة أيضا المشاركة في العملية العالمية لتقييم مؤشرات إعلان باريس من خلال تحقيق ستقوم به خلال ربع السنة الأول من عام ٢٠١١ وتدعو جميع الشركاء إلى التعاون بشأنه.

١٣٨ - وأمرت الحكومة بإجراء دراسة مرجعية بشأن تنسيق الجهات الممولة في بوروندي. وللأسف لم تكن نتائج الدراسة على قدر كاف من القوة لتشكيل أساسا متينا لبدء صياغة سياسات تتعلق بالمعونة.

١٣٩ - وفيما يتعلق بالمعلومات بشأن تدفقات المعونة، نشرت الأمانة الدائمة للجنة الوطنية لتنسيق المعونة تقريرا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عن تدفق المعونة في عام ٢٠٠٩. وأثنى الشركاء على هذا التقرير لأنه تضمن تحليلات هامة عن تجزؤ المعونة وعدم الاتساق بين أدوات التخطيط والميزنة ومتابعة المعونة (برنامج الاستثمارات الحكومية، والميزانية وإدارة المعونة) بيد أنه لا تزال هناك صعوبات قائمة في مجال جمع البيانات من الجهات المانحة. وتعكف الأمانة العامة للجنة حاليا على صياغة بروتوكول لجمع البيانات يمكن أن يحث أكثر الشركاء الفنين والماليين على توفير بيانات شاملة وموثوقة في غضون مواعيد معقولة.

١٤٠ - وفيما يتعلق بالمواءمة المتكاملة بين الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والإطار الاستراتيجي الجديد للنمو لمكافحة الفقر، تدرك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في العملية ضرورة إدراج الجوانب المتعلقة ببناء السلام في الإطار الاستراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر الذي ستوضع الصيغة النهائية له في تموز/يوليه ٢٠١١. وعلى الصعيد المؤسسي، فقد

تمت عملية الدمج بالفعل. ومن جهة أخرى، وكما هو الشأن بالنسبة للتقرير الرابع للإطار الاستراتيجي لبناء السلام فقد قامت الأفرقة القطاعية للإطار الاستراتيجي بصياغة فصول هذا التقرير، كما قام فريق الخبراء التابع للجنة التوجيه المشتركة بتجميع التقرير قبل إحالته إلى فريق المتابعة والتقييم الموحد، ثم إلى المنتدى الاستراتيجي لإثرائه وأخيرا إلى المنتدى السياسي لاعتماده.

### مساهمة الشركاء الدوليين

١٤١ - يشارك الشركاء الدوليون في آلية التنسيق، كما تشارك في رئاسة كل جهاز تابع لفريق التنسيق بين الشركاء جهة ممولة رئيسية. ويساهم بعض الجهات الممولة كذلك في تمويل أعمال الأمانة أو بوضع خبير تحت تصرفها.

١٤٢ - ويساهم الشركاء في إثراء قاعدة البيانات بشأن تدفقات المعونة الإنمائية. ومع ذلك، فإن المعلومات غالبا ما تصل متأخرة وتتخللها بعض أوجه النقص. وتتولى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تمويل إنشاء برنامج إدارة المعونة وتشغيله.

١٤٣ - وأعرب الشركاء الدوليون عن اهتمام حقيقي بمواءمة الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر بصورة فعالة. وقد نظمت مناقشات عدة بل وكذلك حلقات عمل لبحث المراعاة الفعلية لجوانب بناء السلام في كامل عملية الإطار الاستراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر.

### التحديات والمخاطر

١٤٤ - ويؤثر عدم توفير الحكومة للأموال الكافية، وتداخل الأنشطة وازدواجية الاستراتيجيات القطاعية، تؤثر سلبا في تساوق التخطيط القطاعي وإعداد الميزانية.

١٤٥ - وأي إطار استراتيجي جديد للنمو ومكافحة الفقر لا يأخذ في الاعتبار في تقريره خصوصيات بوروندي على الوجه الأكمل فإنه قد يتضمن مواضيع حساسة مثل الحوار مع المعارضة خارج البرلمان وكذلك مسألي حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

١٤٦ - وبالغناء الإطار الاستراتيجي لبناء السلام وبالتالي التقارير نصف السنوية المؤقتة والاستعاضة عنها بالاستعراضات السنوية للإطار الاستراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر، يتعين على الفريق المعني بالتنسيق بين الشركاء أن يحرص في كل مرة على إدراج المواضيع السياسية التي كثيرا ما تكون مسائل طارئة، في جدول أعمال المنتدى السياسي بهدف إجراء حوار مع الحكومة وشركائها.

## تاسعا - اقتراح الاستنتاجات والتوصيات

### إدارة الحكم الرشيد

- ١ - العمل، دون المس بنتائج انتخابات عام ٢٠١٠، على مواصلة الحوار السياسي بهدف واضح لدى جميع الجهات الفاعلة: الاعتراف بجهود الحكومة، ولزوم توخي الحزب الحاكم للاعتدال، واعتماد الجهات غير الممثلة في المؤسسات لطريقة بناءة.
- ٢ - استخدام ما تبقى في الصندوق المشترك لدعم الانتخابات الذي يديره البرنامج الإنمائي لتنقيح القوائم الانتخابية، ونقل الكفاءات، والتثقيف المدني وتعزيز القدرات للجنة الوطنية المستقلة لانتخابات في مجالي الحوسبة واللوجستيات، واستعراض المسائل التي لم يبت فيها المتعلقة بالقانون الانتخابي والجدول الزمني للانتخابات وتسوية النزاعات، والترقيم الإحيائي لبطاقة الهوية ونقل الكفاءات إلى الجهات المعنية الحقيقية في اللجنة الوطنية للانتخابات نظرا لأن فترة الولاية الحالية للجنة هي ثلاث سنوات.
- ٣ - التنفيذ المنهجي الفوري لسياسة عدم التسامح المطلق وتشجيع المؤسسات القائمة على مواصلة تنفيذ هذه السياسة وتعزيز قدرات المؤسسات التي تبذل الهياكل المسؤولة فيها جهودا (المفتشية العامة للدولة، وفريق مكافحة الفساد ومحكمة مكافحة الفساد).
- ٤ - استئناف النقاش بشأن قانون مكافحة الفساد، بما في ذلك الإطار المؤسسي، والقيام بحملة توعية واسعة النطاق في جميع المستويات.
- ٥ - كفاءة نشر الاستراتيجية الجديدة للحكم الرشيد على نطاق واسع لتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار، الذي يشكل أساس الاستقرار والازدهار.
- ٦ - تجديد ولايات قضاة ديوان المحاسبة وكفالة روح الزمالة وكذلك عدم تعرض القضاة للفصل.
- ٧ - مواصلة الجهود من أجل تحقيق نتائج إيجابية في جميع القضايا الجارية المتعلقة بالفساد الاقتصادي.
- ٨ - كفاءة الأمن المادي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني ولجميع الأشخاص الآخرين المشاركين في مكافحة الفساد وحريرتهم في التعبير والحركة.
- ٩ - إنشاء دوائر تفتيش في جميع الوزارات وتزويدها بما يلزم لتسيير عملها، مع رصد اعتمادات لذلك من ميزانية الدولة.

- ١٠ - مواصلة تقديم العروض المفتوحة دون تجاوز نسبة ١٠ في المائة، كما ينص على ذلك قانون الأسواق العامة، وتحسين أداء مؤسسات مكافحة الفساد.
- ١١ - إدماج مؤشرات الحكم الرشيد في إطار الاستراتيجية الجديد للنمو ومكافحة الفقر بتحديد خط أساس وأهداف واضحة.
- ١٢ - توسيع نطاق تطبيق نسبة تمثيل المرأة بما لا يقل عن ٣٠ في المائة بصورة منهجية في جميع مستويات اتخاذ القرارات، وفقا لاتفاق أروشا.
- ١٣ - وضع الصيغة النهائية للسياسية الوطنية الجنسانية وتمويل سياسة المساواة بين الجنسين عن طريق إنشاء إطارات متخصصة، ومن ذلك على سبيل المثال إنشاء مجلس وطني للشؤون الجنسانية.
- ١٤ - إلغاء الطابع السياسي للوظائف الإدارية والعمل الحكومي وشبه الحكومي.

#### اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية

- ١٥ - نظرا لأن الاتفاقات بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية قد انتهى العمل بها بحلول العملية الانتخابية في عام ٢٠١٠ على الرغم من أنها لم تنفذ كاملة، ينبغي العمل للحيلولة دون استغلال بعض الجهات ذلك كذريعة لزعزعة الأمن.

#### قطاع الأمن

- ١٦ - مواصلة إدماج المسرّحين وتمكينهم من العيش بكرامة.
- ١٧ - تحديث تعداد أفراد قوات الدفاع والأمن بهدف المحافظة على التوازنات العرقية بعد إحالة العديد منهم إلى التقاعد.
- ١٨ - مواصلة انتداب أفراد قوات الدفاع وفقا لاتفاق أروشا ومواصلة تدريبهم.
- ١٩ - إجراء دراسة وطنية عن التعاون بين قوات الدفاع والأمن والشركاء المدنيين وكذلك مساهمتهم في أعمال المجلس الوطني للأمن ولجان الأمن.
- ٢٠ - مواصلة إشراك الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، في صياغة الكتاب الأبيض ومجلة الدفاع.
- ٢١ - صياغة خطة متكاملة لإصلاح قطاع الأمن، يشارك فيها المجتمع المدني وجميع الشركاء المعنيين الآخرين تأخذ في الاعتبار نزع سلاح المدنيين.

- ٢٢ - تحسين الرقابة الخارجية للبرنامج على قوات الدفاع والأمن من خلال إنشاء لجان مشتركة وإجراء البحوث التقييمية، والبعثات الدولية.
- ٢٣ - مضاعفة جهود الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال مكافحة الأسلحة الخفيفة واحترام بروتوكول نيروبي.

## العدالة ودولة القانون

### (أ) حقوق الإنسان ودولة القانون

- ٢٤ - احترام حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات الضرورية في الانتهاكات، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه الانتهاكات والعمل على محاكمة مرتكبيها والأميرين بارتكابها ومعاقبتهم وفقا لقانون البلد.
- ٢٥ - تطبيق العقوبات الإدارية والجنائية بصرامة ودون أحكام مسبقة على موظفي الدولة المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحالات التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة، كما تنص على ذلك القوانين الوطنية والدولية.
- ٢٦ - مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة الذين لم يبت بعد في قضاياهم لا سيما الضالعين في مذبحه غاتومبا، واغتيال ممثلي منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في بوروندي وقتل الأعضاء الأربعة في قوات التحرير الوطنية في كيناما واغتيال نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد، وذلك بهدف مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب.
- ٢٧ - إتمام التحقيق في الإعدامات التعسفية التي يصفها المجتمع المدني بإعدامات "خارج إطار القانون"، وكذلك إتمام الإجراءات المتعلقة بعمليات الاغتيال والقتل الأخرى.
- ٢٨ - برجة عرض مشروع قانون الإجراءات الجنائية على مجلس الوزراء والجمعية الوطنية بهدف إدراج مواده في القانون الجنائي.
- ٢٩ - تنظيم التدريب الأساسي لفائدة قضاة المحاكم العليا المتدربين مع مراعاة التوازن بين الجنسين.
- ٣٠ - وضع خطة عمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بشأن إرساء نظام لإدارة عدالة الأحداث.
- ٣١ - القيام، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بتحديث إدارة خدمات السجون باستخدام الحواسيب. وإعطاء الأولوية لخطة لفصل المعتقلين المقيمين في الزنانات، لا سيما فصل المدانين عن غير المدانين، والنساء عن الرجال، والكبار عن الأحداث. وإطلاق سراح المعتقلين منذ ١٥ سنة فورا، وذلك وفقا للقانون الوطني.

- ٣٢ - إنشاء آلية لإدارة أشغال المصلحة العامة المنصوص عليها في القانون الجنائي بالنسبة لمركبي الجنج.
- ٣٣ - كفالة الحماية المادية للأبنيو ومواصلة التحقيق في حالات الاغتياال المرتبكة ضد أفراد هذه الجماعة.
- ٣٤ - بدء محاكمة عناصر الشرطة والمسؤولين المحليين المتهمين بالاعتقالات التعسفية أو غير القانونية.
- ٣٥ - إرساء وتنفيذ نظام وعملية متابعة وتقييم كاملين لأداء الجهاز القضائي يعتمدان من جهة على المؤشرات النوعية والكمية الأساسية، ومن جهة أخرى على هيكل تشغيلي ودائم لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها ونشرها.
- ٣٦ - إنشاء آلية دائمة للتنسيق بين الوزارات لإعداد التقارير الأولية والدورية وفقا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها بوروندي.
- ٣٧ - تعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان مع كفالة تعددية تمثيل القوى الاجتماعية.
- ٣٨ - إصلاح النظام الأساسي للقضاة بتضمينه معايير موضوعية تتعلق بترقية القضاة وعدم فصلهم من مناصبهم مع الإشارة إلى إنشاء هيئة مستقلة تسهر على تطبيق هذا النظام.
- ٣٩ - التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والموافقة على الإعلان الخاص الذي يسمح للأفراد والمنظمات غير الحكومية باللجوء إلى المحكمة الأفريقية.

#### (ب) العدالة الانتقالية

- ٤٠ - نشر نتائج تقرير المشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية.
- ٤١ - استئناف المناقشات بشأن استقلال المدعي العام في المحكمة الخاصة، والعلاقات بين لجنة تفصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة، واستثناء جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية من قانون العفو العام.
- ٤٢ - المضي قدما في إنشاء الآلية المزوجة للعدالة الانتقالية بالاستناد إلى نتائج المشاورات الوطنية واتفاقات أروشة.

## مركز المرأة

- ٤٣ - تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في بوروندي، لا سيما في الميراث.
- ٤٤ - تعزيز تفسير وتطبيق المادة ٥٥٤ من القانون الجنائي الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بهدف حماية مصالح ضحايا الاغتصاب المتزلي.
- ٤٥ - مكافحة ممارسات الاغتصاب وتطبيق سياسة عدم التسامح المطلق وترجمة مواد القانون الجنائي الجديد المتعلقة بالاغتصاب وسائر أصناف العنف الأخرى إلى لغة الكيروندي وتوزيعها على نطاق واسع.
- ٤٦ - كفالة تحسين مشاركة المرأة (بوصفها جهة فاعلة أو قاضية أو متقاضية) في عملية تحديد المؤشرات، ووضع أدوات رصد لأداء النظام القضائي وتقييمه وتحليله.

## المسائل المتعلقة بالأراضي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

### (أ) المسائل المتعلقة بالأراضي

- ٤٧ - التعجيل باعتماد مشروع قانون الأراضي الجديد على غرار بقية النصوص القانونية ذات الصلة بهدف وضع حد للمضاربة بالأراضي: تحديد الإطار القانوني للملكية الأراضي وتوضيح المركز القانوني لأراضي المستنقعات وأراضي المزارعين؛ والتوصل إلى حل بالنسبة للذين لا يملكون أراض عن طريق تحسين إدارة أراضي الدولة؛ وإنشاء آلية لتنظيم تنمية الأراضي؛ ومواءمة القوانين مع قواعد جماعة شرق أفريقيا والتشجيع، بدلا من ذلك، على إدارة أفضل للمساحات الحمية المتخلى عنها قسرا.
- ٤٨ - تحديد رؤية مشتركة وواقعية في الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم وتحديث دوائر الدولة المعنية بشؤون الأراضي المسؤولة عن إدارة الأراضي وأراضي الدولة، وذلك بإنشاء فريق عمل يتولى وضع مخطط توجيهي وخطة لإعادة تنظيم وتحديث تلك الدوائر، هدفه الأدى إصدار نص قانون يتعلق خصيصا باللامركزية في إدارة الأراضي.
- ٤٩ - وضع حلول دائمة لمشاكل الأشخاص غير المالكين لأراض وعدم كفاية ندرية الأراضي من خلال وضع كتاب أبيض وعقد اجتماعات لبحث مسألة الحصول على الأرض بهدف إكمال سياسة العودة إلى القرى التي تتوخاها الحكومة بهدف تسوية كامل المسائل المتعلقة بالأراضي.

- ٥٠ - الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتوقيع سندات ملكية الأرض المستخدمة لأغراض السكن والأراضي الزراعية وتسليمها لأصحابها بهدف إعادة إدماج العائدين والمشردين، مع العمل على تسوية مسألة حيازة الأراضي قبل اتخاذ قرارات باستغلالها في الزراعة.
- ٥١ - التفكير في اتخاذ تدابير دعم من قبيل وضع سياسة واضحة تتعلق بقروض التمويل الصغيرة ورؤوس الأموال التي تنطوي على مخاطر أو صناديق ضمان بهدف تشجيع الشباب والنساء على الاستثمار في قطاع الخدمات لمواجهة التحديات التي يطرحها الارتفاع الكبير في معدلات الزيادة السكانية.
- ٥٢ - تحديث ومواءمة الأحكام المنظمة لعمليات مصادرة الممتلكات بعلة المنفعة العامة من أجل منع نشوب النزاعات التي ما فتئت تتفاقم خلال الفترة الأخيرة، وإدارتها بشكل أفضل.
- ٥٣ - ونظرا للوضع الديموغرافي للبلد وتقلص ساحات الأراضي، ينبغي صياغة سياسة سكانية ومضاعفة الجهود من أجل إشراك الشباب في سياسات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.
- ٥٤ - مراعاة الجوانب الحساسة في النزاعات المتعلقة بالأراضي في الإطار الاستراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر.

#### (ب) إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

- ٥٥ - الشروع في تعميم الاستراتيجية الوطنية ونشرها على أوسع نطاق ممكن.
- ٥٦ - توفير تمويل كاف لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من صندوق بناء السلام أو مصادر تمويلية أخرى.
- ٥٧ - الطلب إلى لجنة بناء السلام القيام بدور أساسي في تعبئة الموارد، وكذلك في تشجيع الشراكات الابتكارية (بين بلدان الجنوب).
- ٥٨ - توضيح مسألة حيازة الأراضي قبل اتخاذ قرارات باستغلالها زراعيًا وتسويتها بشكل جيد.
- ٥٩ - البحث عن حلول لمشاكل حيازة الأراضي المرتبطة بالمشردين في الداخل والعائدين.

#### التكامل الإقليمي

- ٦٠ - الطلب إلى مختلف شركاء بوروندي مواصلة تقديم دعمهم المتعدد الأشكال.
- ٦١ - تمويل الدراسات الاستراتيجية الجارية لتوجيه عملية تعبئة الموارد.

٦٢ - تشجيع التنسيق الجيد في قطاع التكامل الإقليمي.

### تنسيق تدفقات المعونة

٦٣ - تعزيز اتساق عملية التخطيط والميزنة من خلال التشاور في مرحلة الإعداد على مستوى الوزارات الفنية والشركاء القطاعيين، وكذلك من خلال تحسين إدماج الهبات المقدمة في شكل رؤوس أموال (المشاريع الممولة من الخارج) في ميزانية الدولة.

٦٤ - أن يعمل الفريق المعني بالتنسيق بين الشركاء على أن يتم في كل مرة إدراج المواضيع السياسية التي تتسم في كثير من الأحيان بطابع طارئ، في جدول أعمال المنتدى السياسي عند الاقتضاء من أجل إقامة حوار بين الحكومة وشركائها. وهكذا يتيح المنتدى السياسي إطار حوار رفيع المستوى لبحث التحديات القائمة في مجال بناء السلام من جهة، وكذلك بالنسبة للجهات المعنية بمكافحة الفقر.

٦٥ - وضع إطار استراتيجي للنمو ومكافحة الفقر تراعى فيه جوانب بناء السلام (استراتيجية للحد من الفقر مراعية للتراعات).

٦٦ - تحسين الحوار بين وزارة المالية والجهات الممولة للميزانية بهدف تحسين الجدول الزمني لدفع مبالغ الميزانية في إطار تنفيذ ميزانية الدولة.

٦٧ - تشجيع الشركاء الفنيين والماليين على تقديم المعلومات بشأن المعونة في الوقت المناسب، لا سيما في إطار إعداد التقرير السنوي لبرنامج إدارة المعونة، وتحسين تبادل المعلومات بشأن المعونة الخارجية بين اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة ووزارتي المالية والتخطيط.